



## تحليل تطور الدين العام الداخلي و مكوناته في العراق للمدة (2004-2020)

يسرى راسم جبار

أ.د نزار كاظم صباح

جامعة القادسية – كلية الإدارة والاقتصاد

### المستخلص

يعد الدين العام واحد من المتغيرات التي لها أهمية كبيرة على التأثير في المتغيرات الاقتصادية لاسيما في الانفاق العام وعرض النقد، إذ تستقطع أعباء الدين العام جزءاً من الانفاق العام فضلاً عن تأثيرها في عرض النقد ومن هذا المنطق جاء هذا البحث ليلسط الضوء على أثر الدين العام الداخلي في العراق للمدة ( 2004-2020) في ضوء تحليل بعض مكونات الدين العام ، وقد أفرزت النتائج في هذا المجال النمو المستمر في تطور مكونات الدين العام الداخلي خلال مدة البحث فضلاً عن تقلبات في نمو الدين العام الداخلي من جهة اخرى ، وبعد تقدير العلاقة كميّاً أظهرت نتائج بأن مكونات الدين العام الداخلي خلال مدة البحث (2004 – 2020) ضمن محاولات الخزينة التي بحوزة البنك المركزي تلعب دوراً كبير في تمويل العجز المؤقت في الموازنة الحكومية قياساً بالمصارف التجارية التي تعمل على تقليل الاعتماد على البنك المركزي واعطاء دور اكبر الجهاز المصرفي، فاحتلت المرتبة الاولى، فيما احتل الدين على وزارة المالية المرتبة الثانية في تمويل العجز المالي.

### Abstract

Public debt is one of the variables that have great importance in influencing economic variables, especially in public spending and money supply, as the public debt burdens deduct part of public spending as well as its impact on the money supply. In Iraq for the period (2004-2020) in the light of the analysis of some indicators public debt. On the other hand, after assessing the relationship quantitatively, results showed that the components of the internal public debt during the research period (2004-2020) within the treasury transfers in the possession of the Central Bank play a major role in financing the temporary deficit in the government budget compared to commercial banks that work to reduce dependence on the Central Bank Giving the banking system a greater



role, it ranked first, while the debt of the Ministry of Finance ranked second in financing the fiscal deficit.

### مقدمة:

يؤدي الدين العام دورا مساعدا في التنمية اذا ما احسن ادارته واستخدامه بالصورة المثلى التي تحقق عائدا يزيد قيمته عن تكلفة الاقتراض، وبالتالي يكون الاقتصاد قادرا على الايفاء بالتزاماته، الا ان النتائج الاساسية التي افرزتها الازمة المالية العالمية الاخيرة هو التدهور الخطير في الاوضاع المالية العامة لمعظم الدول المتقدمة والناشئة والنامية والذي ظهر على شكل حالات من العجز الكبير في الموازنات العامة وارتفاع حاد في معدلات الدين العام التي سجلت مستويات كبيرة، وكما هو معلوم ان مثل هذا الارتفاع في العجز المالي يعمل على اعاقاة النمو الاقتصادي وإشاعة حالة من عدم الاستقرار في مستقبل السياسات المالية والنقدية ، لذلك اصبح صناع السياسات الاقتصادية يواجهون معضلة في الاجل القصير تتمثل في ضبط الاوضاع المالية بأسرع مما ينبغي من خلال اجراءات تخفيض العجز، وأن زيادة الانفاق العام في الدولة، ومع تزايد العجز في الموازنة يزداد معه الاقتراض وبالتالي تزيد اعباء خدماته من فوائد وأقساط من سنة الى اخرى، حيث تستقطع هذه الاعباء جزءا كبيرا من النفقات العامة، فضلا عن تأثيره في عرض النقد، والعراق واحد من البلدان التي يترك فيها عجز الموازنة سببا للاقتراض الداخلي والخارجي ومن ثم زيادة اعباء الدين العام السياستين النقدية والمالية من خلال التأثير في عرض النقد والانفاق العام. ولذلك في العراق وعلى الرغم من الطبيعة الربعية لاقتصاده فإنه يعاني من تشوهات في نمو الاقتصادي ناهيك عن الارتفاع من مستوى الأسعار،

### اهمية البحث

بما أن العراق يتمتع بالثروة النفطية التي تدر عليه ايرادات نفطية هائلة، وفي الوقت نفسه يعاني من الاستمرار بتحمل تراكمات الدين العام الداخلي ، لذا هذا الاهتمام يعزى الى اتجاه العجز في الموازنات



العامة الاتحادية العراقية ووصوله الى مستويات اصحت تؤثر في السياسات النقدية  
والمالية من خلال تأثير تراكم الدين العام في نمو كل من العرض النقدي والانفاق العام وهو امر  
دعا الباحثة للتعرف على

التحليل تطور الدين العام الداخلي ومكوناته في العراق للمدة 2004-2020

### مشكلة البحث

نظرا لما يتركه الدين العام وتراكمه من زيادة في العجزات المالية من جهة، والتأثير في  
المتغيرات النقدية والمالية، لاسيما عرض النقد والانفاق العام من جهة اخرى، فان اشكالية البحث  
تتمثل بحجم الاثار التي يتركها التوسع بالدين العام على اداء السياستين النقدية والمالية وتقدير  
العلاقة بين الدين العام من جهة، وعرض النقد والانفاق العام من جهة اخرى .

### اهداف البحث

يهدف البحث الى التعرف على :

- 1- مكونات الدين العام الداخلي وعلى مؤشرات الدين العام الداخلي.
- 2- تحليل تطور مكونات الدين العام الداخلي و مؤشرات الدين العام الداخلي.

### فرضية البحث

ان هنالك تزايداً في حجم الدين العام الداخلي ونموه في العراق للمدة (2004-2020) الامر  
الذي جعله يتجاوز الحدود الآمنة.

### حدود البحث:

#### 1. الحدود الزمنية:

تم اختيار المدة الزمنية للبحث خلال (2004-2020) .

#### الحدود المكانية:

تجسدت البحث بدراسة الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020).

### منهجية البحث

بغية تحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي  
(الاستنباطي)، في تحليل الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020).



## المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للدين العام

يعد الدين العام مصدرا مهم من مصادر الإيرادات العامة وتلجأ اليه ابلدان المختلفة المتقدمة منها والنامية على حد سواء لتمويل العجزات المالية في موازنتها العامة لاسيما عند عجز الإيرادات العامة لتمويل الانفاق العام، اذ يفهم الدين العام على انه المبالغ التي تلتزم بها الدولة أو احدى هيئاتها العامة لغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ التمويل العجز في موازنتها العامة مع تعهدا بسداد الدين مع الفوائد المترتبة عليه بعد مدة حسب شروط انشاء هذا الدين<sup>(1)</sup>. ويمثل الدين العام حجم ديون الدولة للمقرضين داخل وخارج الدولة نفسها ، وينظر اليه كرصيد متراكم وليس تدفقا، وتلتزم الحكومة بسدادها وفق جدول زمني محدد، ويسدد ذلك الدين مع الفائدة بوصفه التزام مالي على الحكومة ان تقوم باستعادته الى الجهة التي اقتترضت منها، أي انه رصيد من التزامات الحكومة التي لها أبعاد زمنية مختلفة.<sup>(2)</sup>

وقد ظهرت تعريفات عدة للدين العام منها انه المبالغ التي يقوم الاقتصاد الوطني باقتراضها والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع أو عن طريق الحكومة الوطنية أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية ضمانا للالتزامات الأفراد والمؤسسات الخاصة.<sup>(3)</sup>

كما عرف الدين العام أيضا بأنه رصيد المبالغ المالية المترتبة على الحكومة والتي تستخدمها في تسديد التزاماتها المالية المترتبة عليها ضمن جدول زمني محدد<sup>(4)</sup>، فيما عرفه صندوق النقد الدولي بأنه مجموعة الديون المعقودة او المضمونة بواسطة الاجهزة العامة والمسددة الى المقيمين وغير المقيمين في بلد أجنبي ما وفي ميعاد استحقاقها المحدد 5، وقد عرفه البنك الدولي بأنه كامل الرصيد للالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة ذات الاجل الثابت وأن هذه الالتزامات مستحقة واجبة الدفع في تاريخ معين ولذلك فإنه يشمل الدين الداخلي والدين الخارجي كإيداعات العملة أو الودائع النقدية والاوراق المالية عدا

<sup>1</sup> عمار عبدالهادي شلال، أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية، العراق حالة دراسية، للمدة (2006-

2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 12 العدد 28، 2020، ص3

<sup>2</sup> علي توفيق صادق ، و نبيل عبد الوهاب ، السياسة النقدية وإدارة الدين العام في البلدان العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات، صندوق النقد العربي، العدد السابع ، أبو ظبي، 1998، ص21.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص231

<sup>4</sup> Robert Dippelsman, Claudia Dziobek and cariosa the Defintionf pubic Sector, Gutierre zmangas InternatilonalL monetapy fund,2012, p36.

<sup>5</sup> عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي ، " اقتصاديات المالية العامة "، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1989، ص53.



الأسم<sup>1</sup>، ويرى آخرون بأنه التراكم الكلي لعجز الموازنة الناتج عن الانفاق الحكومي المتزايد او وصفه بالنقود الإضافية التي تحصل عليها الحكومة من القطاع الاهلي عن طريق طرح اذونات الخزنة والسندات الحكومية.<sup>(2)</sup>

### **المبحث الثاني: تحليل تطور الدين العام الداخلي وبعض مؤشرات اولاً: تحليل تطور الدين العام الداخلي**

تعد قضية الدين العام في العراق واحدة من اهم القضايا التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لاسيما خلال المدة (2004-2020) مما كان لها الاثر السلبي على الحياة الاقتصادية ، ومن ثم لجوء الحكومات المتعاقبة الى اتباع سياسات وبرامج غير متناسقة<sup>(3)</sup>

اذ يلحظ من خلال بيانات الجدول (1) ان حجم الدين العام الاجمالي انخفض من حوالي 133958 مليار دينار عام 2004 الى 56650 مليار دينار عام 2009 محققا معدلات نمو سلبية خلال المدة (2004 - 2009) بلغ في نهايتها عام 2009 نحو (-14.1%) بسبب تحسن مستوى النشاط الاقتصادي لاسيما بعد انتهاء العقوبات الاقتصادية واستئناف تصدير النفط الخام الى العالم<sup>(4)</sup> ، اما في عام 2010 فقد ازداد حجم الدين العام ليحقق معدل نمو سنوي بلغ نحو 34% في العام المذكور ، ومن ثم بالانخفاض ليبلغ نحو ( 9.5 - % ) في عام 2011 معاوداً بالارتفاع في عام 2012 ليبلغ نحو 7.5% وبالانخفاض في عام 2013 ليحقق معدل نمو سلبي بلغ نحو (-1.5 % ) بسبب تحسن الوضع الاقتصادي وزيادة الايرادات النفطية على اثر ارتفاع اسعار النفط الخام في العام المذكور الذي وصل الى اكثر من 100 دولار للبرميل الواحد.

<sup>1</sup> توفيق صادق ، و نبيل عبد الوهاب ، مصدر سابق، ص251.

<sup>2</sup> Mc C onnell&Brue, Campbell R.&Stanley L.(Economics, principle- problem and policies) published by Mc Graw-Hill ,Irwin an imprint of the Mc Graw-Hill companies, 2002, p58.

<sup>3</sup> أحمد حسين علي الهيتي، عمر صلاح طه السعدي، تمويل عجز الموازنة العامة وأثره على التضخم في العراق للمدة (2004 - 2018)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13 العدد 3، 2021، ص71

<sup>4</sup> سلام حسن العابدي ، العلاقة بين الانفاق الحكومي والدين العام للمدة (2004-2019) في العراق مع رؤية مستقبلية ، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2015، ص80



جدول (1) اجمالي الدين العام ونموه في العراق للمدة (2004-2020)

مليار دينار : نسبة مئوية

الاسهام النسبي %	الدين العام الداخلي	الاسهام النسبي %	الدين العام الخارجي	النمو السنوي %	اجمالي الدين العام	السنة
4.5	6062	95.5	127896		133958	2004
5.4	6594	94.6	116026	-8.5	122620	2005
5.9	5645	94.1	90179	-21.9	95824	2006
7.6	5194	92.4	63600	-28.2	68794	2007
6.8	4456	93.2	61471	-4.2	65927	2008
14.9	8434	85.1	48216	-14.1	56650	2009
12.1	9181	87.9	66725	34	75906	2010
10.8	7447	89.2	61261	-9.5	68708	2011
8.9	6548	91.1	67290	7.5	73838	2012
5.9	4256	94.1	68468	-1.5	72724	2013
12.3	9520	87.7	68129	6.8	77649	2014
31.9	32143	68.1	68591	29.7	100734	2015
39.9	47362	60.1	71405	17.9	118767	2016
37.9	47679	62.1	78132	5.9	125811	2017
34.5	41823	65.5	79350	-3.7	121173	2018
32.8	38332	67.2	78490	-3.6	116822	2019
68.1	64247	31.9	30075	-19.3	94322	2020
20.0		80		-0.8		المتوسط

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
2. صندوق النقد الدولي، احصاءات الدين الخارجي
3. <https://cbiraq.org/DataValues.aspx>



ويستنتج من ذلك ان المدة (2004- 2014) تعد مدة غير مستقرة فيما يتعلق بنمو حجم واتجاهات الدين العام في العراق انعكست اثارها على تراكم حجم الدين الذي ازداد خلال السنوات (2014-2019) وبمعدلات نمو ايجابية ، ويمكن ايعازه الى تراجع اسعار النفط العالمية من جهة ، وزيادة الانفاق العسكري جراء الحرب على تنظيم داعش الارهابي، ولكن بعد انخفاض حجم الانفاق العام العسكري وتحسن اسعار النفط الخام عالمياً في عام 2020 انخفض حجم اجمالي الدين العام ليصل نموه الى نحو (19.3-%) في العام المذكور ، وكان حم الدين الخارجي يشكل النسبة الاكبر طيلة المدة (2004-2019) التي تراوحت بين (67.2%) عام 2019 ونحو (95.5%) عام 2004 ، وتراعاها في عام 2020 لتصبح نحو 31.9%، نظرا لالتزام العراق بدفع المستحقات بشكل سنوي.

**ثانياً: تحليل بعض مؤشرات الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020)**

### 1. مؤشر نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي

اي ان الدين العام الداخلي هو نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويحصل نتيجة القصور في الإيرادات العامة اتجاه الزيادة الكبيرة في النفقات العامة، وان الاساس الذي تعتمد عليه الدولة في تسديد اقساط وفوائد الدين العام هو الناتج المحلي الاجمالي، وكلما زاد الناتج المحلي الاجمالي فإن ذلك يدل على زيادة قدرة الدولة على سداد اصل الدين مع الفوائد المترتبة عليه، مما يعمل على زيادة قدرات البلد الانتاجية واستدامة الدين العام دون الحاجة الى اعادة جدولة ديونها او التوقف عن تسديدها، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان لا تزيد نسبة الدين العام الداخلي على 60% من الناتج المحلي الاجمالي<sup>1</sup>.

ويحدث العكس في حال انخفاض الناتج المحلي الاجمالي

ويتكون الدين العام الداخلي في العراق من الرصيد النقدي الموجود لدى البنك المركزي ومن السندات وحوالات الخزينة المركزية وعادة ما يتم تمويله من السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي ، ليتم تداوله من قبل المصارف التجارية وكذلك من قبل المؤسسات المالية الأخرى . ويقيس هذا المؤشر حجم الدين الداخلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ليتبين لنا مدى قدرة الحكومة العراقية على الايفاء بالتزاماتها المالية ، فكلما زاد الناتج المحلي الاجمالي كلما زادت قدرة الدولة على سداد الدين مع فوائده، وللتعرف على حدود الامان.

<sup>1</sup> عماد محمد العاني، "السياسة المالية والتدخل الحكومي"، مكتب العراق للطباعة والنشر، 2018 ، ص70.



جدول (2)

بعض مؤشرات الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020) مليار دينار : نسبة مئوية

الدين الداخلي/ الداخلي/ الصادرات	الدين الداخلي/ الداخلي/ الصادرات	الدين الداخلي/ الداخلي/ الصادرات	الصادرات مليار دينار	الايادات العامة	النمو السنوي %	GDP بالاسعار الجارية	النمو السنوي %	الدين العام الداخلي	السنة
20.2	18.4	11.4	29957	32983		53235		6062	2004
18.9	16.3	9.0	34811	40503	38.1	73534	8.8	6594	2005
12.6	11.5	5.9	44786	49056	30.0	95588	-14.4	5645	2006
10.7	9.5	4.7	48494	54600	16.6	111456	-8	5194	2007
5.9	5.6	2.8	76025	80252	40.9	157026	-14.2	4456	2008
18.3	15.3	6.5	46133	55209	-16.8	130643	89.3	8434	2009
15.2	13.2	5.7	60564	69521	24.1	162065	8.9	9181	2010
8.0	7.4	3.4	93227	99999	34.1	217327	-18.9	7447	2011
6.0	5.5	2.6	109848	119466	17.0	254226	-12.1	6548	2012
4.0	3.7	1.6	105624	113768	7.6	273588	-35	4256	2013
9.6	9.0	3.6	99541	105386	-2.7	266333	123.7	9520	2014
53.7	48.4	16.5	59860	66471	-26.9	194681	237.6	32143	2015
97.0	87.0	24.1	48814	54409	1.2	196924	47.3	47362	2016
70.0	61.7	21.5	68150	77336	12.6	221666	0.7	47679	2017
41.5	39.2	15.6	100896	106570	21.3	268919	-12.3	41823	2018
39.7	35.6	13.9	96433	107567	2.7	276158	-8.3	38332	2019
116.1	101.7	29.2	55331	63200	-20.4	219769	67.6	64247	2020
32.2	28.8	10.5			11.2		28.8		المتوسط

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

2. <https://cbiraq.org/DataValues.aspx>



وبموجب هذا المؤشر ومن خلال الجدول (6) يلحظ أن هذه النسبة قد سجلت انخفاض ملحوظة منذ عام 2005 لتبلغ حوالي 9% مقارنة بـ 11.4% في عام 2004 واستمرت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى أدنى مستوى لها عام 2013 إذ بلغت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.6% وهي أدنى مستوى وصلت إليها النسبة بموجب هذا المؤشر، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى الزيادة المستمرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الصادرات النفطية وزيادة في حجم الإيرادات المالية للدولة وبالتالي يشير إلى قدرة الدولة على سداد الديون المترتبة، إلا أن هذه النسبة عادت إلى الارتفاع مرة أخرى وهي ضمن الحدود الآمنة للدين العام الداخلي إذ ارتفعت لتصل إلى حوالي 29.2% عام 2020 بسبب الانخفاض في حجم الإيرادات النفطية واطفاء قيمة السندات الحكومية والحوالات التي بحوزة البنك المركزي في نهاية عام 2013<sup>1</sup>

## 2. تحليل مؤشر نسبة الدين العام الداخلي إلى الصادرات

من خلال الجدول (2) السابق، يتضح أن هذا المؤشر هو الآخر قد شهد هو الآخر تقلبات واضحة نظراً للتغيرات في حجم الصادرات بسبب تقلبات أسعار النفط العالمية ، فبعد أن بلغت نسبة المؤشر نحو 20.2% عام 2004 ازدادت لتصل إلى 18.9% عام 2005 ثم بالانخفاض وصولاً إلى 5.9% عام 2008 ثم بالتقلب بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى لتصل إلى 116.1% عام 2020 ولمتوسط مدة البحث حققت نسبة مقدارها نحو 32.2% ، ويعزى سبب ارتفاعها في عام 2020 نظراً لارتفاع حجم الدين الداخلي وتحقيقه معدل نمو سنوي بلغ نحو 67.6% .

## المبحث الثالث: تحليل مكونات الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020)

يعكس ارتفاع حجم الدين العام الداخلي مدى الخطورة المتزايدة التي تتعرض لها البلدان المختلفة في إمكانية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الانفاق العام لاسيما الدول التي لم تتمكن من استغلال وتعبئة مدخراتها المحلية ، والعراق واحد من البلدان التي تعتمد على جزء من الدين العام الداخلي لتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة ، إذ يتضح من خلال الجدول (3) أن هناك

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، 2016، ص21



تقلباً واضحاً في حجم الدين العام الداخلي في العراق خلال المدة (2004-2020) ، فقد ازداد اجمالي الدين العام الداخلي من 6062 مليار دينار عام 2004 الى 64247 مليار دينار في عام 2020 وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو 28.8% للمدة (2004-2020) بسبب زيادة الانفاق العام ولاسيما الجاري منه والذي يتمثل برواتب الموظفين وأجور العاملين ، فبعد أن سجل نموه السنوي نحو 8.8% عام 2005 انخفض الى (-14.4%) في عام 2006 و(-8%) عام 2007 ثم (-14.2%) عام 2008 وبالارتفاع الى 89.3% عام 2009، وكان سبب التراجع حتى عام 2008 يعود الى تحسن ايرادات النفط ومن ثم تحسن رصيد الموازنة العامة ، أما زيادته في عام 2009 وفي عام 2010 يعزى الى تراجع اسعار النفط على أثر الازمة المالية العالمية وتراجع حجم العوائد النفطية ، ونظراً لمعاودة أسعار النفط الى الارتفاع في عام 2013 وتحقيق فائض في الموازنة وتحقيق نوع من الاستقرار الامني انخفض نمو الدين الداخلي بمعدل نمو سلبي بلغ نحو ( -35%) في عام 2013 .



جدول (3)

اجمالي الدين العام الداخلي ومكوناته في العراق للمدة (2004-2020) مليار دينار : نسبة مئوية

الاسهام النسبي %	قروض	الاسهام النسبي %	السندات	الاسهام النسبي %	حوالات الخزينة	الاسهام النسبي %	دين على المالية	النمو السنوي %	اجمالي الدين العام	السنة
0	0	0	0	15	925	85	5137		6062	2004
0	0	0	0	18	1200	82	5394	8.8	6594	2005
0	0	0	0	4	252	96	5394	-14.4	5645	2006
0	0	0	0	10	519	90	4675	-8	5194	2007
0	0	0	0	11	500	89	3956	-14.2	4456	2008
0	0	0	0	53	4479	47	3956	89.3	8434	2009
0	0	0	0	57	5225	43	3956	8.9	9181	2010
0	0	0	0	52	3891	48	3556	-18.9	7447	2011
0	0	0	0	52	3392	48	3156	-12.1	6548	2012
0	0	0	0	35	1500	65	2756	-35	4256	2013
0	0	0	0	74	7065	26	2456	123.7	9520	2014
33	10461	0	15	60	19312	7	2356	237.6	32143	2015
22	10546	4	1697	69	32764	5	2356	47.3	47362	2016
22	10546	6	2682	68	32295	5	2156	0.7	47679	2017
23	9501	5	1953	68	28413	5	1956	-12.3	41823	2018
23	8652	5	1921	68	26003	5	1756	-8.3	38332	2019
23	14669	3	1917	72	46106	2	1556	67.6	64247	2020
9		1		46		44		28.8		المتوسط

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

2. <https://cbiraq.org/DataValues.aspx>

وعلى اثر ما تعرض له العراق من صدمتين مزدوجتين هما انخفاض اسعار النفط الخام في منتصف عام 2014 من جهة ، وسيطرة تنظيم داعش الارهابي على مناطق واسعة من العراق



ومن ثم تطور العمليات العسكرية وزيادة الانفاق العسكري من جهة اخرى ، مما ادى ذلك الى الحاجة الى زيادة تمويل الموازنة العامة حتى عام 2017 ومن ثم توجه الحكومة العراقية نحو اصدار حوالات الخزينة لتمويل المشاريع الكهربائية من جهة والتوجه نحو زيادة الانفاق العسكري الامر الذي أدى الى التوجه نحو التوسع بإصدار الحوالات ودخول المصارف التجارية لشرائها وهذا مما ادى الى زيادة حجم الدين الداخلي عام 2017 الا انه انخفض في عام 2018 ، ومن ثم في عام 2019 ليصل الى 38332 مليار دينار وبنمو سلبي بلغ نحو (- 8.3%) للعام المذكور نفسه ثم بالعودة الى الارتفاع ليبلغ نحو 64247 مليار دينار عام 2020

أما ما يتعلق بمكونات الدين العام الداخلي خلال مدة البحث (2004 - 2020) فأنها كانت من المصادر المتمثلة بالاقتراض من الجمهور اي من القطاع غير المصرفي بواسطة بيع سندات الدين العام الى الجمهور والاقتراض من المصارف التجارية عن طريق شرائها سندات الدين العام فضلاً عن الاقتراض من البنك المركزي سواء بطريقة السحب على المكشوف (الاسلوب المباشر) ام عن طريق بيع السندات (الاسلوب غير المباشر)<sup>1</sup>

واستناداً الى ذلك ، فإنه يتضح من بيانات الجدول ((3)) ان حوالات الخزينة المكونة من الحوالات المخصصة من البنك المركزي وحوالات الخزينة لدى المصارف التجارية أسهمت بمتوسط نسبة بلغت 46% للمدة (2004-2020)، اذ تستحوذ المصارف التجارية على نسبة اسهام بلغت في متوسط المدة (2004-2014) على 100% وانخفضت هذه النسبة باستمرار ما بعد عام 2014 لتصل الى 2.3 % عام 2020 بسبب اصدار حوالات الخزينة لدى البنك المركزي في عام 2015 واسهامها بنسبة 32.2 % وازدادت لتصل الى نحو 87.7 % عام 2020 ، وهو امر اسهم بزيادة إجمالي حوالات الخزينة من 925 مليار دينار عام 2004 الى 46106 مليار دينار عام 2020 وبالتالي ارتفاع نسبة اسهامها الكلية من 15% عام 2004 الى 72% عام 2020. وقد ازداد دور الحوالات المخصصة من البنك المركزي في بداية عام 2015 لغرض تمويل العجز المخطط في الموازنة العامة بالنظر لانخفاض نسبة اسهام الادوات الاخرى في تمويل العجز المذكور، فضلاً عن عدم الاعلان عن بيانات تلك الحوالات للمدة (2004 - 2014). وفي هذا الصدد، ومما تجدر الاشارة اليه، ان حوالات الخزينة هي إحدى

<sup>1</sup> ضياء حسين سعود، "تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق"، مجلة كلية المأمون، العدد الحادي والثلاثون، 2018 ، ص35



ادوات الاقتراض القصيرة الأجل، ووسيلة لتمويل العجز المالي المؤقت، فضلا عن كونها اداة استثمارية من جانب المشتريين لها، وتصدر من قبل الحكومة<sup>1</sup>، ان حوالات الخزينة التي بحوزة البنك المركزي تلعب دوراً كبيراً في تمويل العجز المؤقت في الموازنة الحكومية قياساً بالمصارف التجارية التي تعمل على تقليل الاعتماد على البنك المركزي واعطاء دور اكبر الجهاز المصرفي، اي ان نسبة الاعتماد في تمويل الدين الحكومي الداخلي في العراق يكون من خلال ارتفاع اجمالي اصدار حوالات الخزينة المركزية التي بحوزة البنك المركزي.

وبالعودة الى بيانات الجدول (3) يتضح ان الدين على وزارة المالية احتل المرتبة الثانية بعد حوالات الخزينة، اذ اسهم في متوسط مدة البحث (2004-2020) بنمو سنوي بلغ نحو 44%، وكانت قد اسهمت بنسبة 85% في بداية المدة (2004) وانخفضت في عام 2005 ثم بالزيادة والانخفاض لتصل الى نسبة اسهام بلغت نحو 2% في عام 2020، ويعزى ذلك التقلب ومن ثم الانخفاض الى التغيرات الحاصلة في اسهام الادوات الاخرى، اذ ان اسهام بقية الادوات كانت القروض قد تسيدت على المرتبة الثالثة لتبلغ في متوسط مدة البحث كلها على نسبة اسهام بلغت نحو 9%، وكانت المرتبة الرابعة والاخيرة لصالح اداة السندات التي بلغت نحو 1% لمتوسط مدة البحث نفسها، وبالإمكان تفسير انخفاض اثر السندات في اجمالي الدين العام الداخلي الى اسباب عدة من اهمها الزيادة المستمرة في ايرادات النفط الخام لاسيما بعد عام 2004 وصولاً الى عام 2010، الا انه وبسبب العجز في الموازنة العامة في عام 2014 نتيجة تراجع اسعار النفط وعدم الاستقرار الامني من جهة وحاجة الدولة لتسديد مستحقات المقاولين والمزارعين لاسيما في عام 2015 من جهة اخرى، والتي على اساسها اضطرت الحكومة الى اصدار السندات للقيام بعملية التسديد عن طريق اصدار السندات، ناهيك عن ان السندات وقروض المؤسسات المالية كمصادر جديدة لتمويل عجز الموازنة العامة العراقية ظهرت ما بعد عام 2014 بالنظر لتفاقم عجز الموازنة المخطط آنذاك الذي انعكس في تطور وتوسع مصادر الدين العام الداخلي، وكان إسهم السندات متواضعا خلال السنوات (2014-

<sup>1</sup> سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق"، ط1، النجف الاشرف، مطبعة القضاء،



(2018).<sup>(1)</sup> وبعبارة اخرى ان تفاقم عجز الموازنة المخطط كان سبباً رئيساً لظهور تلك السندات وتناميها مما انعكس في توسيع مصادر الدين العام الداخلي<sup>2</sup>.

### النتائج والتوصيات

#### اولاً: النتائج

1. اظهرت بيانات الدين العام ان هناك تقلباً واضحاً في حجم ونمو الدين العام في العراق خلال المدة (2004-2020)، بمتوسط نمو سنوي بلغ نحو (-0.8%) للمدة المذكورة بالنظر لتقلب مكوناته الخارجي منه والداخلي بسبب زيادة الانفاق العام وعلى اثر ما تعرض له العراق من صدمتين مزدوجتين هما انخفاض اسعار النفط الخام في منتصف عام 2014 من جهة، وسيطرة تنظيم داعش الارهابي على مناطق واسعة من العراق ومن ثم زيادة الانفاق العسكري من جهة اخرى، مما ادى ذلك الى الحاجة الى زيادة تمويل الموازنة العامة حتى عام 2017.
2. وفيما يتعلق بمكونات الدين العام الداخلي خلال مدة البحث (2004 - 2020) ان حواليات الخزينة التي بحوزة البنك المركزي تلعب دوراً كبيراً في تمويل العجز المؤقت في الموازنة الحكومية قياساً بالمصارف التجارية التي تعمل على تقليل الاعتماد على البنك المركزي واعطاء دور اكبر للجهاز المصرفي، فاحتلت المرتبة الاولى، فيما احتل الدين على وزارة المالية المرتبة الثانية في تمويل العجز المالي، ثم القروض بالمرتبة الثالثة، بينما كانت المرتبة الرابعة لصالح اداة السندات التي بلغت نحو 1% لمتوسط مدة البحث نفسها، ناهيك عن ان السندات وقروض المؤسسات المالية كمصادر جديدة لتمويل عجز الموازنة العامة العراقية ظهرت ما بعد عام 2014 بالنظر لتفاقم عجز الموازنة المخطط آنذاك الذي انعكس في تطور وتوسع مصادر الدين العام الداخلي.
3. اظهر معيار مستوى الدين العام الى النشاط الاقتصادي بوصفه معياراً مهماً لقياس مدى قدرة الحكومة على سداد ديونها انخفاضاً ملحوظاً منذ عام 2005 لتبلغ حوالي 9% ليصل إلى أدنى مستوى له عام 2013 اذ بلغت نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.6% نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الصادرات النفطية وزيادة في حجم الإيرادات المالية للدولة وبالتالي يشير الى قدرة الدولة على سداد الديون المترتبة.

1 البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2006، ص73.

<sup>2</sup> محمود محمد داغر، و آخرون، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 25، العدد 113، جامعة بغداد، 2019، ص306.



4. ان حجم الدين العام الخارجي العراقي قد شهد تراجعاً خلال مدة البحث ، ووصل إلى أدنى مستوى له في عام 2014 ليبلغ حجم الدين الخارجي نحو 68129 مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (-0.5%)، وبالتالي فهو ضمن الحدود الآمنة.

#### ثانياً: التوصيات

1. يتطلب من الحكومة ضرورة التوجه نحو اعتماد الدين العام الداخلي كأداة مناسبة ففي تمويل عجز الموازنة مقارنة والدين الخارجي وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية، واستثمارها نحو تحقيق التنمية وتسديد الديون وفوائدها.
2. انشاء صندوق سيادي الغرض لجمع الفوائض المالية المتحققة من الإيرادات النفطية والاستفادة منها في الاستثمارات وتحقيق الاستدامة المالية وتنمية مصادر الموازنة العامة لمواجهة الصدمات الطارئة التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي .
3. ضرورة اعتماد سياسات مناسبة للدين العام باتباع أسس تتضمن شروط القرض وكيفية استخدامه وبالشكل الذي يضمن الحد من أعباء المديونية ويسمح برفع فعاليتها في المشاريع التي تزيد من تدفقات الاستثمار.
4. ضرورة دعم وتطوير سوق الأوراق المالية استخدام مصادر غير تضخمية مثل السندات وحوالات الخزينة التي من شأنها السيطرة على السيولة و التضخم مع ضرورة توجيه استخدام اموال الدين الحكومي في مجال الاستثمار الانتاجي.

#### المصادر

1. أحمد حسين علي الهيتي، عمر صلاح طه السعدي، تمويل عجز الموازنة العامة وأثره على التضخم في العراق للمدة (2004 - 2018)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13 العدد 3، 2021.
2. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2006، ص73.
3. توفيق صادق ، و نبيل عبد الوهاب ، مصدر سابق، ص251.
4. سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق"، ط1، النجف الاشرف، مطبعة القضاء، 1977،



5. سلام حسن العابدي ، العلاقة بين الانفاق الحكومي والدين العام للمدة (2004-2019) في العراق مع رؤية مستقبلية ، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2015.
6. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، 2016.
7. ضياء حسين سعود، "تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق"، مجلة كلية المأمون، العدد الحادي والثلاثون، 2018 .
8. عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي ، " اقتصاديات المالية العامة "، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1989، ص53.
9. علي توفيق صادق ، و نبيل عبد الوهاب ، السياسة النقدية وإدارة الدين العام في البلدان العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات، صندوق النقد العربي، العدد السابع ، أبو ظبي، 1998.
10. عماد محمد العاني، "السياسة المالية والتدخل الحكومي" ، مكتب العراق للطباعة والنشر، 2018 .
11. عمار عبدالهادي شلال، أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية، العراق حالة دراسية، للمدة (2006-2017)،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 12 العدد 28، 2020.
12. محمود محمد داغر ، و آخرون، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 25، العدد 113، جامعة بغداد، 2019.
13. Mc C onnell&Brue, Campbell R.&Stanley L.(Economics, principle-problemand policies) published by Mc Graw-Hill ,Irwin an imprint of the Mc Graw-Hill companies, 2002, p58.
14. Robert Dippelsman, Claudia Dziobek and cariosa the Defintionf pubic Sector, Gutierre zmangas Internatilonall monetapy fund,2012, p36.